



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The impact of some economic variables on foreign direct investment in Turkey for the period (1990-2020)

Rafah Adnan Najem^{A*}, Ghaidaa m.Nafiea^B, raghed H. Ahmed^A

^A College of Administration and Economics, University of Mosul,

^B College of Tourism Sciences, University of Mosul

Keywords:

Foreign investment, Inflation, Exchange rate, Money supply and infrastructure.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 12 Jan. 2023

Accepted 22 Jan. 2023

Available online 31 Mar. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Rafah Adnan Najem

College of Administration and Economics,
Mosul University



Abstract: Foreign direct investment is one of the policies that guarantee the financing of development projects, especially in developing countries, as material resources flow from abundant (advanced industrial) countries to countries that suffer from a shortage of them in order to obtain appropriate investment returns. To achieve the goals of its presence, it is necessary to adapt the tools of economic policy, including policy financial and monetary to bring it in and benefit from its presence. The aim of the research is to study the effect of inflation, exchange rate, money supply and investment in infrastructure in influencing the creation of an appropriate environment to attract foreign investment in Turkey. Investment in order to enhance the process of economic growth. In order to reach the goal of the research, the study methodology was adopted according to the method of theoretical analysis. As well as the standard analysis, and in order to test the impact of some economic variables on foreign direct investment of the sample country (Turkey). As the necessary data were collected from the publications of the World Bank for the period (1990-2020), and a procedure Several standard tests, including: unit root test (stability), cointegration tests, self-regression test for distributed time gaps, error correction model and causal relationship tests. In order to verify the research hypothesis, the estimate was made based on standard tests, and the research reached a number of conclusions and proposals, including suffering from a lack of local resources to finance its investments and in pursuit of development goals, which forces it to rely on foreign investment flows to cover the deficit.

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا للمدة (1990-2020)

رغيد حسين احمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الموصل

غيداء محمد نافع شاهين
كلية العلوم السياحية
جامعة الموصل

رفاه عدنان نجم
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من السياسات الكفيلة بتمويل المشاريع التنموية وخاصة في الدول النامية إذ تتدفق الموارد المادية من دول ذات الوفرة (الصناعية المتقدمة) إلى دول تعاني من نقص فيها بهدف الحصول على عوائد استثمارية مناسبة، ولتحقيق أهدافه تواجهه لابد من تكيف أدوات السياسة الاقتصادية ومنها السياسة المالية والنقدية لاستخدامه والاستفادة من وجوده، وهدف البحث دراسة أثر كل من التضخم وسعر الصرف وعرض النقد والاستثمار في البنى التحتية في التأثير في تهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي في تركيا، وتمثلت مشكلة البحث وجود نقص في مواردها المادية مما يتوجب توفير آليات وأساليب وبيئة ملائمة لجذب الاستثمار من أجل تعزيز عملية النمو الاقتصادي، وللتوصل إلى هدف البحث تم اعتماد منهج الدراسة وفق أسلوب التحليل النظري فضلاً عن التحليل القياسي، ومن أجل اختبار أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة العينة (تركيا)، إذ تم جمع البيانات اللازمة من منشورات البنك الدولي للمدة (1990-2020)، واجراء عدة اختبارات قياسية منها: اختبار جذر الوحدة (الإستقرارية)، اختبارات التكامل المشترك، اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، نموذج تصحيح الخطأ واختبارات العلاقة السببية وذلك من أجل التحقق من فرضية البحث فقد تم اجراء التقدير بالاعتماد على الاختبارات القياسية، وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات منها المعاناة لوجود نقص في الموارد المحلية لتمويل استثماراته وسعياً لتحقيق الأهداف التنموية، مما يضطرها إلى الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي لتغطية العجز الحاصل.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، التضخم، سعر الصرف، عرض النقد والبنى التحتية.

المقدمة

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى السياسات الكفيلة لإستثمار الأصول المادية الأجنبية في البلد المضيف لها من خلال مشاركتها في تحفيز تنمية المشاريع الاقتصادية والعمل على زيادة عوامل الانتاج بدرجات متفاوت حسب البلد والقطاع النشط فيه، كما أنه مؤشر لقياس ماديات انفتاح الاقتصاد الدولي وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، بالأخص مع انتشار ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق الحر، وانتشر كثيراً في مطلع القرن العشرين، حيث ازداد تواجده وأهميته خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية، التي أدت إلى تسارع انتشاره نتيجة الايجابيات المتحصلة عن طريق خلق الفرص الاستثمارية وتطوير أنشطة جديدة وخفض التكاليف، التي قد يصعب توفيرها من قبل مؤسساتها المحلية، نظراً لمحدودية امكانياتها واستيعابها للتكنولوجيا الحديثة وحاجتها إلى الخبرات الكفؤة والمهارات المادية والبشرية المتطورة في دعم نشاطاتها الاقتصادية كافة، فضلاً عن كونه من الوسائل الكفيلة لتحسين مستويات النمو الاقتصادي لحد ما خاصة للبلدان النامية وتقليص فجوة التكنولوجيا، إذ إن هدفه الأساسي من

نشاطاته خارج بلده الام لإيجاد فرص عمل لكوادره البشرية واستثمار قدراته التقنية سعياً لتحقيق ارباح مجزية.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتمويل المشاريع الاستثمارية في خارج دولها الأم كونه مظهر من مظاهر الانفتاح الاقتصادي وتحقيق بعض الاهداف المرجوة منه، فضلاً عن دراسة أهم المتغيرات المحددة له.

ثانياً. مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث بوجود معاناة لنقص في الموارد المادية للعديد من الدول النامية ومنها تركيا (العينة) مما يتطلب ضرورة توفير آليات وأساليب وبيئة ملائمة لجذب الاستثمار لتحفيز عملية النمو الاقتصادي.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية ممثلة بـ (سعر الصرف، التضخم، عرض النقد، البنية التحتية) في الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا.

رابعاً. فرضية البحث: يفترض البحث وجود علاقة متبادلة ومؤثرة لكل من (سعر الصرف، التضخم، عرض النقد، البنية التحتية) في الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد.

خامساً: منهجية البحث:- من أجل التوصل إلى هدف البحث تم اعتماد الدراسة في إطار أسلوب التحليل النظري فضلاً عن التحليل الكمي الاحصائي للفترة (1990-2020) أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة العينة تركيا، إذ تم جمع البيانات اللازمة المتعلقة بالبحث من منشورات البنك الدولي للمدة 1990-2019، وذلك من أجل التحقق من فرضية البحث فقد تم اجراء التقدير بالاعتماد على الاختبارات القياسية، واجراء اختبارات عدة منها: اختبار جذر الوحدة، اختبارات التكامل المشترك اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، نموذج تصحيح الخطأ واختبارات العلاقة السببية وذلك من أجل التحقق من فرضية البحث فقد تم اجراء التقدير بالاعتماد على الاختبارات القياسية، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات منها ضعف الموارد المحلية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الاهداف التنموية مما يضطرها إلى الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي لتغطية العجز.

المبحث الثاني: المحور الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار بشكل عام جزءاً رئيساً من تيار الدخل، وذلك لأن التغيرات في مستويات الاستثمار هي التي تسبب تقلبات الاقتصاد من فترات الرواج والكساد، ولذا فإن الاستثمار يعد العامل الرئيس في تحديد المركز الاقتصادي للدولة في المدى القصير، والسبب الرئيس للنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

أولاً. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: عرفه صندوق النقد الدولي على أنه مجموعة العمليات الانتاجية المختلفة الموجهة للتأثير في السوق المحلي وتمشية أعمال المؤسسة المتوطنة في دولة بعيدة عن الدولة المؤسسة الام، ووفقاً للمعيار الذي وصفه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة 10% أو أكثر من أسهم رأس مال لمؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر الأجنبي رأيه في إدارة المؤسسة، كما عُرف أيضاً بأنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها مستثمرون من الخارج، وذلك لمليتهم الكاملة لها والجزء الأكبر مما يكفل لهم حق الإدارة فيها (مبروك، 2007: 31).

- ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:** يمكن تقسيم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على محددات رئيسية ثلاثة: (علاوي ويوروشه، 2015: 38) وهي:
- أ. **المحددات القانونية:** تستند إلى وجود إطار قانوني يحدد الأسس التشريعية والقانونية لتنظيم النشاط الاقتصادي وآليات تطويره، بحيث تتميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة بالإجراءات والتطبيقات العملية لتلك القوانين على أرض الواقع.
- ب. **المحددات الاقتصادية:** تتمثل بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، فتوفر البنى التحتية الأساسية كالطرق ووسائل الاتصال المتطورة والخدمات الصحية والتعليمية تلعب دوراً رئيسياً في تحديد حجم الاستثمارات المستقطبة وفي توزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلاً عن العوامل الأخرى المؤثرة كالتضخم وتقلبات أسعار الصرف وحجم السوق المحلي ومدى توفر المواد الأولية.
- ج. **المحددات السياسية:** إن وجود نظام سياسي مستقر قائم على الحرية وتوفير حقوق الانسان- يعد من اهم العوامل المؤثرة في جذب المستثمرين الاجانب ودفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يتجه للاستثمار في أي دولة، إلا بعد أن اطمئنانه من استقرار النظام السياسي فيها.
- ثالثاً. مبررات الاستثمار الأجنبي المباشر:** تضمنت الآراء الاقتصادية لتحديد مبررات وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية (الخرجي، 2012: 22) ويمكن تلخيصها بما يأتي:
1. انخفاض حصيله الصادرات بسبب اعتمادها على سلعة وحيدة من المواد الأولية مثل النفط، إذ غالباً ما تكون عوائدها عرضة للتقلبات الموسمية والدورية ونتيجة التقلبات تتأثر حصة البلد من النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستثمار المحلي.
 2. ضرورة الحفاظ على معدل التبادل التجاري بسبب وجود سياسة التدخل في تقييد الصرف الأجنبي.
 3. انخفاض في حجم تكوين رأس المال وعدم القدرة على تمويل التنمية محلياً.
 4. وجود ضعف مقدرة المصارف التجارية المحلية في تشجيع الادخارات المحلية مع تخلف في الأسواق المالية المحلية.
 5. ترسخ عادات الاكتناز وخاصة في الدول النامية والتي تؤثر سلباً على الاستثمارات المحلية.
 6. حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتي تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن الأمان والربح في المصارف الأجنبية.
- وبناءً على ما سبق فإن هذه الأسباب بصورة عامة تؤدي إلى نقص الادخار العام والخاص ونقص في موارد النقد الأجنبي مما يضاعف حاجة هذه الدول إلى مصادر تمويل أجنبية وضرورة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- رابعاً. اهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد، فضلاً عن تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات الاساسية والمحافظة على قيمة الموجودات وعموماً يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر (أبو الهول، 2012: 75) إلى ما يأتي:
1. الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها واستخدامها في صناعتها بدول أخرى.
 2. إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها في الدول المضيفة فضلاً عن تحقيق عوائد مجزية.
 3. الاستفادة من القوانين المتعلقة بتشجيع الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمرة فيها.
 4. سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار وذلك لإمكانيتها الموهولة في توفير تكنولوجيا متطورة.

5. تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية، إذ كلما توسعت الاستثمارات على عدد كبير من الدول كلما قلت المخاطر الاستثمارية لها.

المبحث الثاني: المحور الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية

إن السبب الرئيس لانتقال رأس المال هو لغرض تحقيق الربح من خلال الاستفادة من التباينات الموجودة في نسب سعر الفائدة، التي تنتج عن تباين عرض رأس المال في كل دولة
اولاً. سعر الصرف الاجنبي:

1-1 مفهوم سعر الصرف: يعرف بأنه وحدات النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي ويعرف أيضاً على أنه عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمناً للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (النعمة ونجيب، 2013: 239).

1-2: أنواع سعر الصرف: يتخذ سعر الصرف أنواع متعددة (طارق، 2009، 20). لعل أهمها:

أ. **سعر الصرف الاسمي:** وهو مقياس عملة احدى الدول التي يمكن تبادلها بقيمة عملة دولة أخرى إذ يتم تبادل العملات أو شراء وبيع العملات حسب أسعارها فيما بينهم ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة.

ب. **سعر الصرف الحقيقي:** يُعبر هذا النوع عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

ج. **سعر الصرف الفعلي:** يُعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعملات عدة أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهويدل على مدى تحسن او تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

د. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لأسعار صرف عدة ثنائية ومن اجل ان يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

1-3. **العوامل المحددة لسعر الصرف الاجنبي:** هناك مجموعة من العوامل تحدد سعر الصرف الاجنبي منها: (ال طعمة، حيدر حسين، 2013: 10)

1. النشاط التجاري والصناعي وتوفر المواد الطبيعية.
2. سعر الفائدة وزيادة عرض النقود ومستوى الائتمان.
3. الناتج المحلي الإجمالي.
4. مستوى التوظيف والبطالة (مرونة الأجور والاسعار)
5. الاستقرار السياسي والاقتصادي
6. شكل الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد (نقدية، محلية، خارجية، حقيقية)

ثانياً. معدل التضخم:

1-2 **مفهوم معدل التضخم:** يُعرف التضخم بأنه حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، كما أن الزيادة في كمية النقود والزيادة تيار الانفاق النقدي يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى حالة التضخم، وهذا لتعويض انخفاض سرعة تداول النقود عن الزيادة في كمية النقود بحيث يبقى الحجم الكلي لتيار الانفاق النقدي على حاله، إلا أنه قد تصاحب

الزيادة في الانفاق النقدي زيادة متناسبة في عرض السلع والخدمات بحيث لا تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم وإنما توفر للتضخم النقدي أسباب الوجود إذا لم تصادف الزيادة في تيار الانفاق النقدي زيادة مقابلة في العرض الكلي للسلع والخدمات.

ويُعرف أيضاً أنه إصدار النقود الاعتيادية بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة. (Pham, 2020: 78) (وديع، 2010: 19):

2-2. أنواع التضخم: لقد ميز الاقتصاديون بين أربعة أنواع للتضخم فضلاً عن التضخم الركودي الذي يجمع بين (تضخم وركود) الذي ظهر منذ سبعينات القرن العشرين في الاقتصاد الأمريكي ومن ثم شهدته اقتصاديات أخرى وتتمثل الأنواع الأربعة بما يأتي:

أ. **التضخم المرغوب:** والذي تشكل نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار أقل من (2%) والذي يؤدي بذلك إلى تشجيع المنتجين على زيادة انتاجهم للمحافظة على مستوى ملائم للمعيشة.

ب. **التضخم الزاحف:** أي المتدرج وهو أدنى مستويات التضخم غير المرغوبة إذ تبدأ الزيادة في الأسعار بشكل بطيء وتدرجي ويستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً تتراوح بين (2-3%).

ج. **التضخم الكافي:** أي المكنون الذي يبلغ نسبة مرتفعة تصل إلى (100%) ويتم تخفيض تأثيره بالاعتماد على الإجراءات الحكومية والسياسات الاقتصادية مثل تجميد الأسعار والدعم الحكومي ونظام البطاقة التموينية

د. **التضخم الجامح:** أي المفرط الذي يمثل ذروة التضخم والذي تزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه وظيفة النقد كمستودع للقيم وهو غير مسيطر عليه ويؤدي إلى تدهور القيمة الشرائية للنقد وربما انهيار النظام النقدي.

ثالثاً. عرض النقد:

3-1. مفهوم عرض النقد: تعتمد القدرة الشرائية عند الأفراد بتوافر النقود أي الأصول السائلة في القطاع الاقتصادي وتعتمد على تبادل الخدمات والسلع وتؤدي زيادة عرض النقد عن تيار السلع والخدمات إلى ظهور التضخم الاقتصادي، أما انخفاض عرض النقد فينتج عنه ظهور البطالة والانكماش والركود الاقتصادي، فإن عرض النقد يعني الكمية المطلقة من النقود المتوفرة في المجتمع ويأخذ عرض النقد في وسائل الدفع بثلاث صور (M1, M2, M3) (سلمان ومحمد، 2020: 160)، وعرض النقد يمثل مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معينة ويشمل العملة المتداولة والودائع الجارية، فيما لو أخذ عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) ويعده الاقتصاديون أنه أحد الأسباب الرئيسية للتذبذب في المستوى العام للأسعار وهو زيادة كمية النقود عن حجم السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد (الجنابي، 2007: 14).

3-2. أنواع عرض النقد: هناك عدة لعرض النقد لعل أهمها:

1. **عرض النقد بالمعنى الضيق (M1):** ويمثل هذا النوع مجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال

فترة زمنية معينة ويستند إلى وظيفة النقود بوصفه وسيلة مبادلة ويطلق عليه الكتلة النقدية، ويشمل هذا النوع من النقود القانونية الصادرة من البنك المركزي والعملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والتي تتكون من الأدوات النقدية والمسكوكات ويضاف إليها نقود الودائع القابلة للسحب عليها بالشيكات إلى الودائع الجارية تحت الطلب والتي تخلفها المصارف التجارية (صالح، 2013: 14)، وبذلك يكون عرض النقد بالمعنى الضيق يساوي:

صافي العملة بالتداول (الورقية والمعدنية) + نقود الودائع (M1=C+DD)

و (dd) تمثل الودائع الجارية. حيث إن (M1) يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق، و (C) تمثل صافي العملة بالتداول،

ويُعد عرض النقود بالمعنى الضيق هو الأنسب لتحديد عرض النقد لأنه يشمل (صافي العملة بالتداول والودائع الجارية) والذي يستخدم في الانفاق الفوري، أما ودائع الأجل وودائع التوفير هي جزء من عرض النقد لأنها نسبة مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو ودائع جارية ولذلك فإن عرض النقد بالمعنى الضيق يتأثر في الإصدار النقدي للبنك المركزي والجمهور والمصارف التجارية والمحلية.

2. **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):** يُعرف أحياناً بحجم السيولة المحلية ويتكون من الودائع عن الطلب والعملة المتداولة بين الجمهور مضاف إليها الودائع الآجلة في المصارف التجارية. (السيد علي وعيسى، 2004: 29) أي إن:

$$M2 = C + DD + Td + Sd$$

حيث إن (M2) تمثل عرض النقد بالمعنى الواسع أي كل من صافي العملة بالتداول (C) والودائع الجارية (DD)، ونقود الودائع (Td) زائداً ودائع التوفير (Sd).

ويُعد عرض النقود (M2) أكثر دقة من ناحية علاقته بالدخل القومي فضلاً عن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيول من قبل السلطة التنفيذية ويزداد (M2) كلما زاد الإصدار النقدي (العملة بالتداول وازدادت النقود الائتمانية التي تخلفها المصارف التجارية وكذلك كلما زاد التفضيل النقدي للأفراد على شكل ودائع آجلة للتوفير.

3. **عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3):** ظهر بعد ظهور المؤسسات المالية الوسيطة غير المصارف التجارية كمصارف الادخار وصناديق الاستثمار التي تقدم خدمات مالية ومصرفية للجمهور والتي تصنف كموجودات مالية جديدة تتمتع بخاصية مستودع القيمة كالسندات والأوراق الحكومية كأصول بديلة وتمثل الودائع الثابتة والجارية والتي تسمى اجمالي السيولة المحلية لتكون فيها بعد عرض النقد بالمعنى الواسع. (السيد علي وعيسى، 2004: 32) إذ يكون عرض النقد بالمعنى الأوسع أي إن:

$$M3 = M2 + MS$$

حيث (MS) (تمثل اشباه النقود أو بدائل النقود.

4. **عرض النقد بمقياس السيولة (M4):** تتكون السيولة العامة (M4) من عرض (MS) (زائداً الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والأدوات التجارية، كما أنها تعتمد على الأغراض التي من أجلها يستخدم عرض النقد، كما أنها تعكس درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول، فضلاً عن تطور الجهاز المصرفي والقوانين المصرفية فيها.

رابعاً. مؤشر البنية التحتية وعناصرها:

4-1. **مفهوم البنية التحتية:** البنية التحتية عُرُفت بأنها الهياكل الفنية التي تساند المجتمع مثل موارد المياه، الصرف الصحي، الاتصالات عن بُعد والشبكات الكهربائية، ويمكن تعريفها أيضاً على أنها المكونات المادية للأنظمة المترابطة التي تقدم السلع والخدمات المهمة والأزمة لتمكين أو استدامة أو تحسين ظروف المجتمع، وقد عرفت المنظمات الاجتماعية البنية التحتية بأنها الخلفية غير المرئية

التي تدعم البيئة الطبيعية والتكنولوجية والثقافية اللازمة لتطور البلد وهذه تأخذ اتجاهات عديدة ك رأس المال الأساسي Core Capital ويتكون من الموارد الملموسة مثل المستوى الصحي والمستوى التعليمي للمجتمع عامة فضلاً عن الإمكانيات الكامنة في المجتمع والبيئة التحتية المؤسساتية.

كما تعد البنية التحتية المتطورة أمر ضروري لضمان نمو الاقتصاد بشكل جيد، وهي عامل أساسي تشجيع النشاط الاقتصادي، فالبنية التحتية المتطورة تقلل من أثر بين المناطق، وتعمل على تجانس السلع في الاسواق المحلية، بتكلفة منخفضة، مع البلدان والمناطق الأخرى، فضلاً عن أن جودة شبكة البنية التحتية وتقدمها، يؤثران تأثيراً كبيراً على النمو ويقصان فوارق الدخل والفقر بطرق متعددة. إن تطور البنية التحتية في النقل والاتصالات ضروري لتقدم البلد، إذ إن وسائل النقل المناسبة— ومنها الطرق الجيدة والسكك الحديدية والمرافئ والمطارات تتيح للمستثمرين أن يوفروا بضائعهم وخدماتهم في السوق، بطريقة آمنة وسريعة، وتسهل حركة العمال إلى مواقع عملهم، كذلك يعتمد الاقتصاد على توفير التيار الكهربائي المستمر، وأخيراً تمكن شبكة الاتصالات اللاسلكية المتطورة، تدفقاً سريعاً وحرراً للمعلومات، وتزيد الجدوى الاقتصادية العامة، بضمانها الاتصال بين المؤسسات والشركات، وتسهل اتخاذ القرارات في مواقع القرار الاقتصادي، استناداً إلى المعلومات المتوافرة لذلك (Tatyana Palei, 2015: 171).

2-4. عناصر البنية التحتية: تعد البنية التحتية العمود الفقري الذي يعتمد عليه الأداء الوظيفي لاقتصاد الدول كافة وتطورها. إذ إن حدوث أي خلل أو نقص في إحدى هذه الخدمات قد يُصيب البلد بالشلل والتراجع وتباطؤ النمو الاقتصادي، وأنها لا بد أن تعمل ضمن السعة التصميمية لها (Design Capacity)، إذ إنها ستحمل دولها تكاليف إضافية، فيما إذا عملت فوق السعة التصميمية لها (Over Capacity) بسبب الاندثار السريع الذي يحصل بهذه العناصر فضلاً عن استمرار الحاجة للصيانة الدورية، أما إذا عملت أقل من السعة التصميمية (under Capacity)، فإنه سيؤدي إلى الهدر والتبذير بالأموال وعدم الاستفادة من توفيرها (سلاطني، وبن زاوي، 2015: 76) هناك نوعين من عناصر البنية التحتية وهي:

- ❖ **عناصر اجتماعية:** وتشمل الجامعات والمدارس ومنظومات التعليم والمستشفيات والعيادات الشعبية ومراكز الإطفاء والمطارات.
- ❖ **عناصر فيزيائية:** وتشمل محطات إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية، خطوط النقل والمواصلات، الطرق والجسور منظومات معالجة المياه وتوزيعها، ومنظومات المجاري والصرف الصحي وايضاً الموانئ البحرية.

المبحث الثالث: دراسة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في الاستثمار الاجنبي

المباشر

1. **تأثيرات سعر الصرف:** يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسعر صرف العملة وذلك لأن تقلبات أسعار الصرف لها تأثيرات مباشرة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات كبيرة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، مقارنة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التعليمات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي في المناخ الاستثماري،

كونها تعرض المستثمر الأجنبي لخسائر باهضة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى وبالتالي عدم التشجيع لجذب رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة، بل تشجع على طردها خارجه، إذ إن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقييم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند تقييمها بالعملة الأساسية للمستثمر وبالتالي يخشى المستثمر الأجنبي من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار أسعار الصرف (فاروق، 2010: 125).

2. **تأثير التضخم:** يُسهم التضخم بفاعلية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين وهذا ما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف فضلاً عن أنه يرفع أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في تكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، كما أن التضخم يؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية، كما أن معدلات التضخم المرتفعة تُعد مؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهمان في افساد المناخ الاستثماري (كامل ومقلد، 2000: 283).

3. **تأثيرات عرض النقد:** إن أي تأثير يحدث نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر، عندما تعتمد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية سوف تؤدي إلى زيادة عرض النقود وهذه الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وكذلك انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى زيادة حجم الاستثمارات (نتيجة العلاقة السلبية بين الاستثمارات وسعر الفائدة) والذي ينتج عنه زيادة الدخل وهذه الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي أي إنها تؤدي إلى زيادة أحد أوكل مكوناته (الاستثمار، الانفاق الحكومي، الاستهلاك، الاستيرادات)، أما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخم معينة) بدوره سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وارتفاع سعر الفائدة الذي يدفع نحو تقليص الاستثمارات، وأخيراً نستنتج من كل ما سبق أن عرض النقود له تأثير مهم على الاستثمار الأجنبي المباشر ويرتبط معه بعلاقة موجبة (الفتلاوي، 2017: 39).

4. **تأثير البنية التحتية:** تعد البنية التحتية محدد أساسي هام للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إنها تغطي العديد من الجوانب كالطرق والسكك الحديدية والموانئ والمؤسسات المتطورة وأنظمة الاتصالات من خلال تحسين المعايير الرقابية والخدمات القانونية، وإن تعزيز خدمات البنية التحتية يشارك في تعزيز الاقتصاد الوطني عن طريق دورها في تشجيع وجذب الكثير من المشاريع الاستثمارية التي تحتاجها فضلاً عن قدرتها على تعزيز الميزة النسبية للسلع (المنتجات) من حيث الكلفة والجودة، فضلاً عن كونها تدعم الاقتصاد وتساعد على تنشيط الاستثمار، فالتنمية الاقتصادية تستلزم الدعم عن طريق مشروعات البنية التحتية خاصة عندما تحفزها من مراحل الانهيار والأزمات، كما أن الأرباح التي تحققها تشارك بدورها في دعم الاقتصاد، إذ يسهم الاستثمار في البنية التحتية بشكل واسع في تحقيق الكفاءة الاقتصادية عن طريق تقليل تكاليف النقل، مما يشارك في تعزيز الإنتاجية وتحقيق عوائد اقتصادية إضافية، فضلاً عن فتح أسواق جديدة كما تشارك في تحسين القدرات التنافسية، فضلاً عن دعم الأسواق الاقتصادية كافة، كما تعمل على توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، إذ يقدر البنك الدولي أن استثمار مليار دولار في مشاريع البنية التحتية يوفر في المتوسط (110) الاف فرصة عمل (رشيد وكريمة، 2018: 20).

المبحث الرابع: تحليل وتقدير بعض المتغيرات الاقتصادية في الاستثمار

الاجنبي المباشر لتركيا

إن لتفسير الظواهر الاقتصادية وقياس تأثير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، لا بد من استخدام أدوات الاقتصاد القياسي لتحليل السياسة الاقتصادية من خلال النظرية الاقتصادية والتحليل الاحصائي في نموذج قياسي مبني وفق فرضياتها، فضلاً عن تفسيرها وفق معايير دقيقة تسهم في تقدير وتحليل وتفسير العلاقات الاقتصادية فيما بينها واختبار قوتها التفسيرية ومدى مقبوليتها ولتحقيق ذلك تم اعتماد على اختبارات عدة تتضمن المراحل الآتية:

أولاً. توصيف النموذج القياسي Standard model descriptions: من أجل قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها البنية التحتية في الاستثمار الأجنبي المباشر التركي، وللحصول على نتائج أكثر دقة بالاعتماد على اختبارات عدة، فقد تم جمع البيانات اللازمة المتعلقة بالبحث، بالاستعانة بالبيانات المنشورة للبنك الدولي للمدة (1990-2020)، على المتغيرات الآتية:

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر ويمثل المتغير التابع، فيما ويمثل المتغير المستقل كل من: INF: معدل التضخم، Exch: سعر الصرف الأجنبي، Mon: عرض النقد، Infras: مؤشر نمو البنية التحتية Infrastructure للبلد الذي يتحدد وفق مستويات تطور البنية التحتية للبلد من (0-10)، فيما اتخذ معاملات النموذج $(\alpha, \beta, \delta, \theta, \epsilon, \mu, \pi, U)$ (مقدار الخطأ العشوائي، ولغرض التحقق من فرضية البحث تم إجراء التقدير بالاعتماد على الاختبارات القياسية الآتية:-

1-1. اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) Unit Root Test or Stationary test: تكون السلسلة الزمنية مستقرة، فيما لوتذبذبت بياناتها حول وسط حسابي ثابت وبشكل مستقل عن الزمن وتتحقق استقرارية السلسلة الزمنية عندما ينعدم الاتجاه العام فيها (الطائي والشرابي، 2010:3)، إذ يستخدم اختبار فليبس-بيرون Phillips-Peron Test، لتحديد استقرارية البيانات لأنه يظهر نتائج أفضل مقارنة مع بقية الاختبارات، فضلاً عن كونه يعالج مشكلة الارتباط بين الأخطاء العشوائية، أي قيود أقل على حد الخطأ ونتائج أكثر دقة في العينات الصغيرة وهناك ثلاث خطوات لاختبار الاستقرارية وفق نموذج (فيلبس-بيرون) وهي الأولى بلا مقطع ولا اتجاه والثانية مع وجود مقطع والثالثة يتضمن وجود مقطع واتجاه كما في الصيغ الآتية:- (الطائي والشرابي، 2010: 3)

$$y_t = \rho y_{t-1} + v_t \dots \dots \dots (1)$$

$$y_t = \alpha + \rho y_{t-1} + v_t \dots \dots \dots (2)$$

$$y_t = \alpha + \lambda_t + \rho y_{t-1} + v_t \dots \dots \dots (3)$$

2-1. اختبارات التكامل المشترك Co-integration test: يعد التكامل المشترك مطلب رئيسي لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غير مستقرة، إذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكاملاً مشتركاً، فلدينا عندئذ مشكلة الانحدار الزائف وللحصول على التوازن ومدى وجود العلاقة توازنية طويلة المدى بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وتأخذ على الأقل اتجاهاً مشتركاً واحداً، أي تتحرك معاً عبر الزمن، ويتم إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جيبليس: Johansen and Julius والذي يتم من خلال الاختبار الأول اختبار الأثر Trace test، والثاني اختبار القيمة المميزة العظمى Maximum Eigen test، وذلك للحصول على مقدرات صحيحة (Gujarati, 2011: 230).

3-1. اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك: يستخدم المنهج الهيكلي لنمذجة السلاسل الزمنية بين المتغيرات الداخلة في النموذج، ويوضح المتجه عن وجود اتجاه لاتنين أو أكثر من المتغيرات، وقد أثبتت فائدتها في الدراسات التطبيقية لتحويلها النماذج الاقتصادية الساكنة

إلى نماذج حركية من خلال أخذ التباطؤ الزمني (Lag) للمتغير المستقل (Maddala, 2009: 400)، وتتخذ المعادلات الصيغة الرياضية الآتية:-

$$\ln FDI_t = \alpha_0 + \alpha_1 \ln FDI_{t-1} + \alpha_2 \ln Mon_t + \alpha_3 \ln INF_t + \alpha_4 \ln Exch_t + \alpha_5 \ln infras_t + Ut$$

$$\ln INF_t = B_0 + B_1 \ln INF_{t-1} + B_2 \ln FDI_t + B_3 \ln Mon_t + B_4 \ln Exch_t + B_5 \ln infras_t + \varepsilon_t$$

$$\ln Exch_t = \delta_0 + \delta_1 \ln Exch_{t-1} + \delta_2 \ln FDI_t + \delta_3 \ln Mon_t + \delta_4 \ln INF_t + \delta_5 \ln infras_t + \pi t$$

$$\ln mon_t = \theta_0 + \theta_1 \ln mon_{t-1} + \theta_2 \ln FDI_t + \theta_3 \ln INF_t + \theta_4 \ln Exch_t + \theta_5 \ln infras_t + \mu t$$

$$\ln infras_t = \beta_0 + \beta_1 \ln infras_{t-1} + \beta_2 \ln FDI_t +$$

$\beta_3 \ln mon_t + \beta_4 \ln INF_t + \beta_5 \ln Exch_t + \theta t$ ولا بد من التوضيح بأن جميع

المتغيرات هي بالشكل اللوغاريتمي الطبيعي، وبعد معرفة فترة الابطاء المثلى بالاعتماد على معيار شوارز Schwarz للوصول لمدة الارتداد الزمني المناسبة للاختبار سنتوصل إلى نتائج الاختبارات.

4-1. نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model: بعد اجتياز النموذج اختبار الإستقرارية

ومن ثم التحقق من تكامله تكاملاً مشتركاً، ولإيجاد التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لسلسلة

زمنية واحدة على أخرى، لا بد من اعتماد نموذج تصحيح الخطأ، المتضمن البحث عن آلية العلاقة

الديناميكية في الاجل القصير للوصول إلى الأجل الطويل كما هو موضح:

$$\Delta Y_t = a_0 + b_1 \Delta X_t - \pi \hat{u}_{t-1} + e_t$$

حيث يستخدم معامل تصحيح الخطأ ECM لقياس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير

لوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، والذي يتطلب أن يكون المعامل معنوياً سالباً وكما

اقترح إلى الواحد الصحيح كانت تعديل الاختلالات أسرع (Maddale & Lahiri, 2009, 571-).

(.572).

5-1. اختبارات العلاقة السببية (سببية كرانجر) Granger Causality Relationship Test:

تنشأ العلاقات السببية Granger Causality وفق أسس سببية وقد تكون علاقة عكسية أو متبادلة ما

بين هذه المتغيرات ويستخدم للكشف عن وجود تغذية خلفية (تأثير متبادل) (\leftrightarrow) بين متغيرات

النموذج (Gujarati, 1995:621-622)، ويتم تحديد اتجاه السببية وفقاً لقيم F المحسوبة عندما

تكون أكبر من القيم الحرجة عندها يتم رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة القائلة بوجود

علاقة سببية بين متغيرات النموذج. (Gujarati, 2011: 270)

ثانياً. تحليل نتائج الاختبارات Analyze test results:

1-2. نتائج اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية): من أجل تحليل المتغيرات وتحقيق هدف الدراسة،

لا بد من اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليبس-بيرون في نماذجه الثلاثة

(Intercept, None Intercept and trend)، كما في الجدول الآتي:

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) وفق نموذج Phillips-Perron Test

Variables	Levels - 1(0) المستوى الاولي			الفرق الاول 1(1) - First difference		
	None	Intercept	Constant Linear Trend	None	Intercept	Constant Linear Trend
Ln FDI	-0.908	-1.2931	-1.3051	-5.3428	- 5.3861	-5.3936
Ln Mon	-1.883	-1.7374	-2.059	-2.0105	-3.5655	- 4.1125
Ln Infla	-1.222	-0.9904	-1.1159	-4.5904	- 4.6570	-4.6259
Ln Exch	- 2.851	-2.9654	-5.7648	-----	-----	-----
In frastra	-0.571	-2.257	-1.511	-5.8861	-5.8067	-6.5430
القيم الحرجة عند 5%	- 1.952	-2.876	-3.568	-1.952	-2.9677	-3.574

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

ومن الجدول أعلاه نجد أن السلاسل الزمنية التي كانت غير مستقرة في مستوياتها الأولية I (0)، عدا سعر الصرف الأجنبي، فقد أصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الاول (1) I، عند مقارنة نتائجها مع قيمها الحرجة عند 5%، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات موضع الدراسة في مستوياتها الأولى واستقرارها عند احتساب الفرق الاول، مما يمكن عندئذ السعي لإجراء بقية الاختبارات.

2-2. نتائج اختبار التكامل المشترك: عند استقرار السلاسل الزمنية يمكن تقدير نموذج للتكامل المشترك باستخدام أسلوب (جوهانسن-جيليس) للمتغيرات المدروسة، وإن الاختبار يستخدم لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل أي إنها تتحرك معاً عبر الزمن ويتم باستخدام (اختبار الاثر واختبار قيمة الإمكانية العظمى) وفق الجدولين رقم (2،3):

الجدول (2): نتائج التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر Trace test

فرضية العدم	الفرضية البديلة	Eigen value	Trace Statistic	Critical Value 5%	Prob.**
None *	r=1	0.825406	125.5465	88.80380	0.0000
At most 1 *	r=2	0.687962	74.93297	63.87610	0.0045

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

الجدول (3): نتائج اختبار الامكانية العظمى Maximum-Eigen value

فرضية العدم	الفرضية البديلة	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	r=1	0.825406	50.61354	38.33101	0.0012
At most 1 *	r=2	0.687962	33.77429	32.11832	0.0311

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

يتضح من الجدول رقم (٢) أن نتائج اختبار الأثر (Test Trace) التي تدل على وجود على الأقل متجه واحد وفق قيمة اختبار الأثر (Test Trace) التي قدرت (74.93297) والتي كانت (63.8761) أكبر من القيمة الحرجة عند (5%)، فيما أظهر الجدول (٣) المتضمن نتائج اختبار الامكانية العظمى (Max –Eigen Test) وجود متجه واحد بين المتغيرات المدروسة، أي هناك علاقة تكامل مشترك على الأقل واحد بالاعتماد على قيم الاختبار التي بلغت (33.77429) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند (5%) التي بلغت (32.11832).

2-3. نتائج نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الموزع ARDL: أظهرت نتائج التقدير وفق الجدول رقم (4) وجود تأثير ايجابي معنوي قوي بين مؤشر البنية التحتية وعرض النقد والاستثمار الأجنبي المباشر وفق قيم (t) والتي بلغت (1.787، 2.076) على التوالي عند مقارنتها مع قيم (t) الجدولية وبمستوى معنوية 5%، فيما اشارت النتائج إلى وجود تأثير سلبي معنوي قوي بين التضخم وسعر الصرف الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر وفق قيم (t) والتي بلغت (-1.947، -1.796) على التوالي عند مقارنتها مع قيم (t) الجدولية وبمستوى معنوية 5%، والتي تدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بكل من المتغيرات الآتية، إذ إن زيادة عرض النقد بنسبة (0.702%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% بينما تناقص معدلات التضخم بنسبة (0.357%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1%، وكذلك تدني سعر الصرف الأجنبي بنسبة (0.859%) سيسهم في زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% في حين ارتفاع مستوى البنية التحتية بمعدل (5.7587%) لا بد أن يعمل على جذب وزيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% فيما كانت قيمة معامل التحديد ((R2 adj =91.9، R2=93.3)) الذي يوضح حجم تأثير العلاقات الدالية بين المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة الأربعة، أما قيم ((F=67)) العلاقات الخطية، أي معنوية النموذج ككل، فضلاً عن عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي وفق قيمة ((Dw=2.1))، كما نجدها في الجدول الآتي:

الجدول (4) نتائج تقدير الانحدار الذاتي للتباطؤ الموزع ARDL

dependent variables	Independent variables			
LnFDI	LnMon	LnInf	LnExch	lnInfras
Coefficients	0.702	-0.357	-0.859	5.7587
Value (t)	1.787	-1.947	-1.796	2.076
R ²	93.3			
R ² Adj	91.9			
F-Statistic	67			
Durbin-Watson stat	2.1			

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

2-4. نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model: يظهر الجدول رقم (5) نموذج تصحيح الخطأ ومعلمات المتغيرات الداخلة في النموذج وكانت قيم التضخم معنوية عكسية في المدى القصير، مما يدل على أن زيادة معدلات التضخم في تركيا بنسبة 1% سيؤدي إلى أحجام تدفق الاستثمارات الاجنبية بما مقداره (-2.1610) في حين كانت بقية المتغيرات الداخلة في النموذج في المدى القصير ذو معنوية ضعيفة (أي كانت غير مؤثرة في زيادة حجم التدفقات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مداها القصير، كما وبلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ والذي يبين سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، معلمة حد تصحيح الخطأ -).

(0.7520) وهي قيمة سالبة ومعنوياً احصائياً وفق قيمة (t=-3.9079)، مما يعني أن الاختلال في الأمد القصير يمكن أن يصحح بالاستفادة من متغيرات السياسة الاقتصادية في البلد خلال سنة وأربعة أشهر فقط، ووفق سرعة التكيف، باتجاه التصحيح للمدى الطويل، فيما أصبحت معاملات المتغيرات جميعها ذات معنوية احصائية جيدة في الأجل الطويل والتي بلغت قيم (t) تساوي (-1.8228، -2.4362، 2.0921، -2.3809) على التوالي وفق ما ورد في الجدول الآتي:
الجدول (5) تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM

Long Run counteraction				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-statistic	Prob
c	-7.6716	6.7255	-1.1406	0.2653
lnMon	0.9990	0.4100	2.4362**	0.0226
lnInf	-0.5084	0.2788	-1.8228*	0.2788
lnExch	-1.2228	0.5135	-2.3809**	-0.0255
lnIntras	8.1930	3.9160	2.0921**	0.0472
Coited1	- 0.7520	0.1924	-3.9079**	0.0232
$EC = LNFDI - (0.9990*LNMON - 0.5084*LNINF - 1.2228*LNEXCH + 8.1930 (*LNINTRAS - 7.6717$				
Short Run counteraction				
Variable	Coefficient	Std.Error	t-statistic	
c	-13.03064	
lnMom	0.2814	0.3359	0.8375	
lnInf	-2.1610	0.2994	-7.2164**	
lnExch	0.4242 -	0.4379	0.9686-	
lnIntras	3.216	2.8708	1.1202	
R ² =81.7		R ² adj=70		F (statistic)= 6.477

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

5-2. العلاقة السببية: **Granger Causality Test**: تستخدم سببية كرانجر للكشف عن وجود علاقة بين المتغيرين من عدمه وأظهرت نتائج الاختبار عند مقارنة f الجدولية مع المحسوبة، أي إن قيمة f المحسوبة أكبر من الجدولية في العلاقة السببية، وهذا ما أكدته قيمة الاحتمالية البالغة القريبة للصفر، وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

الجدول (6): نتائج العلاقة السببية باستخدام طريقة كرانجر Granger Causality test

اتجاه العلاقة السببية	F-static	Probability
lnINF → ln FDI	11.721	0.0001**
lnExch → ln FDI	6.577	0.0026**

lnMon→ ln FDI	4.456	0.0142**
lnExch→ lnINF	3.954	0.0221**
lnMon→ lnINF	3.008	0.0532**
lnintras→ lnINF	2.841	0.0567**

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10 ، ** تشير الى معنوي عند 1%. من الجدول رقم (6) تشير نتائج لاختبار السببية إلى وجود علاقة سببية احادية الاتجاه تتجه من معدل التضخم وسعر الصرف و عرض النقد إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، أي إن زيادة معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف الأجنبي وزيادة عرض النقد كلها عوامل رئيسية لابد أن تؤدي إلى استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد، كما تشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة سببية احادية الاتجاه تتجه من سعر الصرف و عرض النقد ومؤشر البنية التحتية إلى معدل التضخم، أي إن استقرار سعر الصرف الأجنبي نوعاً ما وزيادة عرض النقد وتزايد مستويات البنية التحتية لابد أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في البلد، وذلك عند مقارنة قيمة F-static المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات: لقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها:

1. لقد أظهرت النتائج بوجود تأثير ايجابي معنوي جيد بين مؤشر البنية التحتية و عرض النقد والاستثمار الأجنبي المباشر.
2. إن وجود العجز في الموارد المحلية، يستوجب إلى الاعتماد على المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي لتلبية متطلبات الانماء الاستثماري ولتحقيق الأهداف التنموية.
3. إن زيادة معدلات الناتج المحلي مع تزايد معدلات التضخم وتدني سعر الصرف الليرة التركية، قد تكون من العوامل التي تشجع على استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد.
4. إن انخفاض سعر صرف الليرة التركية وزيادة عرض النقد، لابد أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في البلد.
5. تمثل البنى التحتية من المرتكزات الأساسية للاقتصاد وضرورة تطويرها وتحديثها يزيد من التحفيز لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ثانياً. المقترحات: فيما يقدم البحث عدد من المقترحات وهي:

1. العمل على زيادة الصادرات الوطنية عن طريق تعزيز قدرة المنتجات الوطنية للمنافسة في الأسواق الدولية في مجال الجودة والسعر والعمل على ترويج الصادرات الوطنية.
2. السعي نحو محاربة الفساد والرشوة والحرص على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية و اشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات كبيرة بالنسبة للدولة.
3. ضرورة عمل حملات توعية وارشاد للأفراد بأهمية ترشيد الاستخدام والتعامل الأمثل في مجال البنية التحتية (الكهرباء، الماء، الصرف الصحي).
4. توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة والتي تترك آثار إيجابية عن الاقتصاد.
5. تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة سيؤدي دوراً مهماً في زيادة حجم السوق ومن ثم زيادة معدلات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الوثائق والنشرات الرسمية

1. رشيد فراج وكريمة، كريمة، 2018، الشراكة بين القطاعين العام والخاص - اداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وانشاء مشاريع البنية التحتية (البنية التحتية لإمدادات المياه نموذجاً) دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

ب. الرسائل والأطاريح:

1. الفتلاوي، حسين ماجد ثامر، 2017، السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة (1990-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

ج. الدوريات:

1. النعمة، سمير فخري ونجيب، شيماء محمد، 2013، أثر تغيرات أسعار الصرف في النمو الصناعي دراسة قياسية لدول جنوب وشرق اسيا على وفق التصنيف الصناعي للمدة (1990-2005) مجلة تنمية الراافدين المجلد (35) العدد 113، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
2. طارق، شوقي، 2009، أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر - الجزائر.
3. الطائي، فاضل عباس ولشراي، نجلاء سعد، 2010، المنطق المضرب لنموذج سلسلة زمنية غير المراوحة مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، المجلد (10) العدد 18، كلية علوم الحاسبات، جامعة الموصل، العراق.
4. فاروق، كنون، 2010، قياس أثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سطيف - الجزائر.
5. سلمان، عثمان حسين ومحمد، سناء جاسم، 2020، العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة (2000-2016) دراسة قياسية، مجلة الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية العدد 24 بغداد، العراق
6. الجنابي، هيل عجمي جميل، 2007، عرض النقد في عمان والعوامل المؤثرة فيه للفترة (1974 - 2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، المجلد 23، كلية إدارة المال والاعمال، جامعة البيت، الأردن.
7. سلاطني، هاجروين زاوي، محمد شريف، 2015، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري العام على البنية التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جامعة البوافي.
8. علاوي، محمد لحسن ويوروشه كريم، 2015، أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2012)، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، جامعة الشهيد خمه لخضر الوادي، الجزائر.
9. الخزرجي، ثريا، 2012، السياسة النقدية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي مع إشارة خاصة لتجربة كردستان العراق بعد عام 2003، مجلة جامعة نوروز، العدد صفر، أربيل.

10. ال طعمة، حيدر حسين، 2013، أثر تقلبات أسعار الصرف على سلوك أسواق الأسهم في الاقتصاد التركي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73.
11. الطائي، فاضل عباس ولشراي، نجلاء سعد، 2010، المنطق المضرب لنموذج سلسلة زمنية غير المراوحة مع التطبيق، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، المجلد (10) العدد 18، كلية علوم الحاسبات، جامعة الموصل، العراق.

د. الكتب

1. وديع طوروس، 2010، الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى، دار المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس
2. كامل بكري، ومقلد، رمضان محمد، 2000، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، جامعة الإسكندرية.
3. صالح، عدنان مناتي، 2013، النقود والمصارف، مطبعة الكتاب، الطبعة الثانية، بغداد
4. السيد علي، عبد المنعم وعيسى سعد الدين، 2004، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان – الأردن.
5. مبروك، نزيه عبد المقصود، 2007، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية – مصر.
6. أبو الهول، محي الدين يعقوب، 2012، تقييم اعمال البنوك الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان – الأردن.

ثانياً المصادر الاجنبية:

A. Journals

1. Pham, T.A.T., T. T. Nguyen, M. A. Nasir, T. L. D. Huynh, (2020), Exchange rate pass-through: A comparative analysis of inflation targeting & non-targeting ASEAN-5 countries, The Quarterly Review of Economics and Finance
2. Tatyana Palei (2015), Assessing the Impact of Infrastructure on economic
3. Growth and Global Competitiveness, Procedia Economics and Finance, volume 23

B. Books

1. Damodar., N. Gujarati, 2011, Econometrics by Example, The Mc Graw-Hill Companies, Inc., New York, USA.
2. Maddala, G. S. & Lahiri, Kajal, 2009, Introduction to Econometrics, Fourth Edition: John Wiley , Chi Chester, West Sussex, London ,UK